

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

القطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية يشهد بداية قوية لعام 2026

النتائج الأساسية

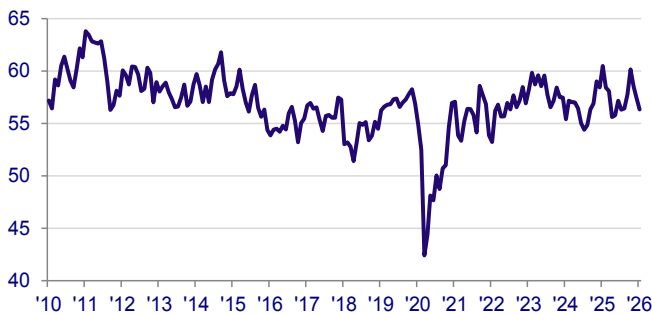
ارتفاع الطلب يدعم استمرار توسع النشاط التجاري

ثقة بين الشركات في ظل ارتفاع الطلب وزيادة أعداد الموظفين

ضغوط التكاليف تتزايد للشهر الثاني على التوالي

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI

معدل موسميًا، <50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصدر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global. تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 22 يناير 2026.

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

"استمر القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية في التوسع في بداية عام 2026، مدفوعًا بالطلب المحلي القوي والنشاط التجاري المستدام، وانخفض مؤشر مدراء المشتريات من 57.4 نقطة في شهر ديسمبر إلى 56.3 نقطة في شهر يناير. وتشير نتائج الدراسة إلى استمرار قوة الإنتاج والمبيعات، مدعومة بالمشاريع التي تمت الموافقة عليها حديثًا، واستفسارات العملاء المستمرة، وتحسن نشاط المستثمرين، حتى مع تباطؤ زخم النمو.

"ظلت معدلات الطلب ركيزة أساسية للنمو، مما يمدد اتجاهًا قائمًا منذ أواخر عام 2020، ويعكس الظروف الاقتصادية المحلية المواتية، حيث سجلت شركات التصنيع والخدمات أقوى الزيادات. وقد مثل الطلب على الصادرات دفعة إضافية، حيث توسعت طلبات التصدير الجديدة بأسرع وتيرة منذ شهر أكتوبر 2025، مدعومة بتدفقات أقوى من أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق الآسيوية. ومع ذلك، استمرت ظروف التسعير في الحد من وتيرة التوسع في بعض القطاعات. وبالنظر إلى المستقبل، تحسنت ثقة الشركات، حيث ارتفع مؤشر الإنتاج المستقبلي مشيرًا إلى تزايد الثقة في النشاط التجاري خلال العام المقبل، وخاصة في قطاع التصنيع.

"ازدادت ضغوط التكاليف في يناير، حيث ارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج وأسعار المشتريات وتكاليف الموظفين بمعدلات أسرع. واستمرت الشركات في رفع أسعار الإنتاج، رغم أن الظروف التنافسية حذت من تمرير زيادات التكلفة بالكامل إلى العملاء. وتتسق هذه الديناميكيات مع ضغوط تضخمية أخذة في التماسك لكنها لا تزال ضمن نطاق يمكن احتواؤه في الاقتصاد السعودي. وبشكل عام، تشير الدراسة إلى أن القطاع غير المنتج للنفط يدخل عام 2026 وهو يتمتع بقدر عالٍ من المتانة، مدفوعًا بأسس قوية للطلب، وتحسن في العرض، إلى جانب حالة من التفاؤل الحذر، رغم تصاعد وتيرة تكاليف الإنتاج."

شهد القطاع الخاص السعودي غير المنتج للنفط تحسنًا في ظروف الأعمال التجارية في بداية العام، مدفوعًا بارتفاع الطلب في السوق، وزيادة أعداد الموظفين، وتعزيز النشاط الشرائي. واستمر ارتفاع حجم الطلبات الجديدة، حيث سلطت الشركات المشاركة في الدراسة الضوء على الظروف المحلية الإيجابية وزيادة نشاط العملاء. وقد أدى ذلك إلى زيادة أخرى في كل من مستويات التوظيف والمشتريات، إلا أن ضغوط التكاليف تسارعت أيضًا، في ظل ارتفاع أسعار المشتريات وزيادة الأجور.

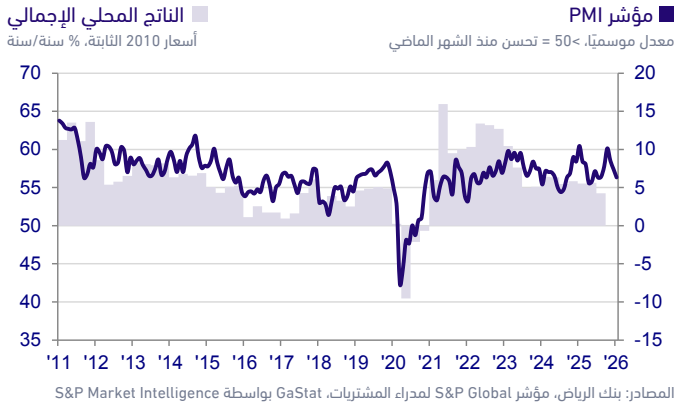
القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات™ (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

انخفض مؤشر مدراء المشتريات من 57.4 نقطة في شهر ديسمبر إلى 56.3 نقطة في شهر يناير، وهو أدنى مستوى له في ستة أشهر، ولكنه يشير إلى تحسن قوي في ظروف التشغيل على مستوى القطاع الخاص غير المنتج للنفط. وكان المؤشر أقل بقليل من متوسطه طويل الأجل البالغ 56.9 نقطة.

استمر النشاط التجاري في التوسع بوتيرة قوية مع بداية عام 2026، حيث لاحظت الشركات نموًا في الإنتاج استجابة لتحسن الطلب في السوق، والمشاريع الجديدة، وزيادة نشاط العملاء. وأشار حوالي 23% من الشركات التي شاركت في الدراسة إلى أن إنتاجها قد ارتفع خلال شهر يناير. في المقابل، سجلت 2% فقط من الشركات انكماشًا.

ارتفع حجم الطلبات الجديدة، وسجلت معدل نمو ملحوظ بشكل عام. وأشار كثير من الشركات المشاركة في الدراسة إلى أن ظروف السوق الإيجابية محليًا أدت إلى ارتفاع مستويات الأعمال الجديدة. تحسنت مبيعات التصدير، وبدرجة أكبر مقارنة بنهاية العام الماضي. وفي حين أشارت بعض الشركات إلى أن المنافسة الأجنبية أعاققت الجهود المبذولة لاكتساب عملاء في الخارج، أمادت شركات أخرى بزيادة في الطلب الدولي، وخاصة من دول مجلس التعاون الخليجي والدول الآسيوية.

مع ازدياد مستويات الطلب، أفادت التقارير أن الشركات غير المنتجة للنفط في المملكة العربية السعودية زادت من مشترياتها من مستلزمات الإنتاج في شهر يناير، بهدف زيادة المخزون ودعم المبيعات المستقبلية. وقد ارتفع مخزون



الاتصال

<p>دكتور/ نايف الغيث كبير الاقتصاديين بنك الرياض هاتف: 3030-401-11-966+ داخلي: 2467 naif.al-ghaith@riyadbank.com</p>	<p>ديمة التركي خبير اقتصادي أول بنك الرياض هاتف: 3030-401-11-966+ داخلي: 2478 deema.alturki@riyadbank.com</p>
<p>ديفيد أوين خبير اقتصادي أول S&P Global هاتف: 44 1491 461 002 david.owen@spglobal.com</p>	<p>كريتي كورانا اتصالات الشركات S&P Global Market Intelligence هاتف: 91-971-101-7186 kritikhurana@spglobal.com press.mi@spglobal.com</p>

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيُرجى مراسلة press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

مستلزمات الإنتاج، حيث أشارت بيانات الدراسة إلى ارتفاع ملحوظ بشكل عام. كما استغادت الشركات من انخفاض مُدّد التسليم، وربطت ذلك بدفع مستحقات الموردين مسبقًا ووجود خطوط إمداد جديدة.

كان نمو التوظيف قويًا في شهر يناير، لكنه أظهر مؤشرات على التراجع. فبعد أن بلغ معدل خلق فرص العمل مستوى قياسيًّا خلال 16 عامًا في شهر أكتوبر الماضي، تراجع إلى أدنى مستوى مُسجل في 12 شهرًا. وربطت الشركات التي زادت من عدد موظفيها ذلك جزئيًّا بتوظيف موظفين ذوي خبرة فنية.

تسارع تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج في القطاع الخاص غير المنتج للنفط للشهر الثاني على التوالي. وأشارت الشركات إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الرئيسية مثل المعادن والمواد والوقود والتكنولوجيا، إلى جانب زيادة طفيفة في تكاليف الأجور. وأشارت غالبية الشركات إلى قيامها بتمرير التكاليف المتزايدة إلى عملائها من خلال رفع الرسوم، على الرغم من أن هذا تم تعويضه جزئيًّا بالخصومات والضغط التنافسية، حيث ارتفعت أسعار المبيعات الإجمالية بشكل أكبر بكثير من المتوسط التاريخي.

وأخيرًا، كانت توقعات الشركات في القطاع غير المنتج للنفط في السعودية إيجابية في شهر يناير، حيث دعمت زيادة الطلبات وزيادة عدد الموظفين والظروف الاقتصادية المرنة توقعات الإنتاج الإيجابية. وقد تحسّن مستوى التفاؤل الكلي بشكل ملحوظ منذ شهر ديسمبر، لكنه ظل ضعيفًا مقارنة بتأجه على المدى الطويل.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI® من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدرء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًّا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدرء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًّا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@spglobal.com.

نبذة عن مؤشرات مدرء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدرء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدرء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرة على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إفلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو ترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير البيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدرء المشتريات PMI® هي إلاما تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings. وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (إهمال) أو غير ذلك، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.